



# آخر اتجاهات أسعار السلع الغذائية في العالم: التكاليف والفوائد

## الاتجاهات السابقة والمقبلة لأسعار الأغذية العالمية

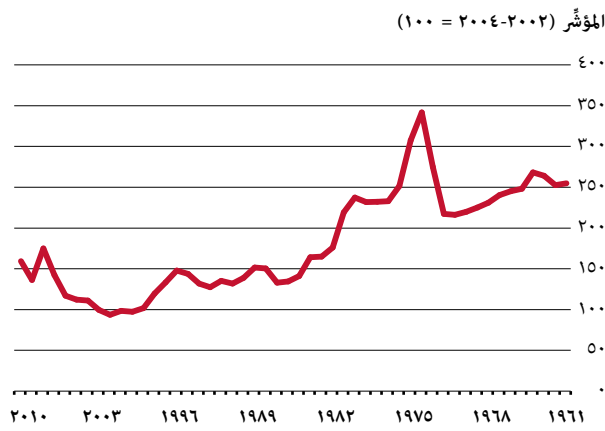
### الرسالة الرئيسية

من المرجح أن يستمر ارتفاع وتقلب أسعار الأغذية. سوف يزداد الطلب من المستهلكين في الاقتصادات السريعة النمو في ظل استمرار الزيادة السكانية، وسوف تؤدي أي توسعات أخرى في إنتاج الوقود الحيوي إلى فرض ضغوط إضافية على نظام الأغذية. وتوجد في جانب العرض تحديات بسبب الموارد الطبيعية المتزايدة شحاً في بعض الأقاليم، فضلاً عن انخفاض معدل نمو غلات بعض السلع. وقد يزداد تقلب أسعار الأغذية نتيجة لازدياد قوة الصلات بين الأسواق الزراعية وأسواق الطاقة وازدياد وتيرة الصدمات الناجمة عن تغير الأحوال الجوية.

- البترول والأسمدة بسبب الموارد الكثيفة التي يتطلبها نموها الاقتصادي، (ب) زيادة الطلب على اللحوم، وبالتالي ازدياد الطلب على علف الحيوانات، في ظل تنوع النظم الغذائية؛
- ارتفاع تكاليف الإنتاج (مثل مضخات الري والآليات) وتكاليف النقل نتيجة لارتفاع أسعار البترول والأسمدة؛
- نمو غلات الحبوب (والإنتاج) بوتيرة أبطأ، وبخاصة غلات الأرز والقمح خلال السنوات العشرين الماضية نتيجة لتدني الاستثمار على امتداد العقود الثلاثة السابقة؛
- ازدياد الطلب على أسواق السلع الآجلة نتيجة للمضاربات وتنوع الحافظات؛
- انخفاض مستوى المخزونات الذي نجم في جانب منه عن بعض العوامل المشار إليها أعلاه؛

### الشكل ٣

تكلفة الغذاء انخفضت منذ مطلع ستينيات القرن الماضي حتى عام ٢٠٠٢ فيما عدا ذروة بلغت في مطلع سبعينات القرن الماضي ثم أخذت في الارتفاع منذ ذلك الحين



ملاحظات: مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الغذاء بعد إجراء التعديلات اللازمة لمراعاة التضخم في الفترة ١٩٦١-٢٠١٠ بحسب استخدام الأسعار الدولية للحبوب وبذور الزيت واللحوم ومنتجات الألبان والسكر. ولم يبدأ حساب المؤشر الرسمي لأسعار الغذاء إلا منذ عام ١٩٩٠؛ ويمتد المؤشر في هذا الشكل إلى عام ١٩٦١ باستخدام معلومات غير مباشرة عن الأسعار. ويقاس المؤشر التحركات التي تطرأ على الأسعار الدولية وليس على الأسعار المحلية. ويُستخدم معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة للتعبير عن مؤشر أسعار الغذاء بالقيمة الحقيقية وليس بالقيمة الاسمية. المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

- انخفضت أسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية بعد تعديلها لمراعاة التضخم انخفاضاً كبيراً منذ مطلع ستينيات القرن الماضي حتى مطلع العقد الأول من القرن الحالي عندما تدنت إلى أدنى مستوى لها (الشكل ٣). وازدادت الأسعار بوتيرة بطيئة منذ عام ٢٠٠٣ حتى عام ٢٠٠٦ ثم اتجهت بعد ذلك إلى الصعود منذ عام ٢٠٠٦ حتى منتصف عام ٢٠٠٨ قبيل هبوطها في النصف الثاني من تلك السنة. وبوغت الكثيرون بالزيادات الفجائية التي أفضت إلى ازدياد القلق بشأن قدرة الاقتصاد الغذائي العالمي على توفير ما يكفي لإطعام مليارات الأشخاص الآن وفي المستقبل. وعلى الرغم من تباين درجات الأهمية التي يعلّقها مختلف المراقبون على مختلف العوامل، فإن هناك اتفاقاً عاماً قوياً نسبياً في الآراء بشأن مساهمة عوامل متعددة في زيادات الأسعار التي بدأت في عام ٢٠٠٣. وتشمل هذه العوامل ما يلي:
- صدمات الأحوال الجوية من قبيل الجفاف في أستراليا (٢٠٠٥-٢٠٠٧) الذي أدى إلى تقليص إنتاج القمح والتجارة؛
  - سياسات تعزيز استخدام الوقود الحيوي (التعريفات والإعانات ومستويات الاستخدام المرخصة) التي أدت إلى زيادة الطلب على الذرة والزيوت النباتية؛
  - تدهور قيمة الدولار الأمريكي؛
  - النمو الاقتصادي على الأجل الأطول في العديد من البلدان النامية الكبرى مما أسفر عن الآتي: (أ) فرض ضغوط على أسعار

• سياسات التجارة، مثل حظر التصدير وتكاليف الحكومات على الشراء، مما شجع المنتجين على تجميد المعروض، وشجع التجار على زيادة المخزونات، ودفع بالمستهلكين إلى التزاحم على الشراء.

عندما انخفضت الأسعار في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨ كان هناك بعض الأمل في أن تستقر الأسعار ولكن ربما عند مستوى أعلى مما كانت عليه قبل ارتفاعها. ولكنها بدأت في منتصف عام ٢٠١٠ مرة أخرى في الزيادة بوتيرة سريعة (الشكل ٣). وأدى ذلك إلى تجدد القلق إزاء ارتفاع الأسعار ودفع ذلك أيضاً بمسألة تقلب الأسعار إلى مكان الصدارة؛ ويبدو أن أسعار السلع الغذائية العالمية قد تمر بفترات متكررة من الصعود والهبوط في المستقبل.

هل سيستمر ارتفاع الأسعار وازدياد التقلبات في المستقبل؟ يشير الكثير من نماذج التوقعات المتوسطة والطويلة الأجل إلى أن مستويات أسعار السلع الغذائية ستظل مرتفعة نسبياً خلال العقد المقبل أو نيف. مثال ذلك، أن التوقعات الزراعية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة لعام ٢٠١١<sup>٤</sup> تشير إلى أن الأسعار العالمية للأرز والقمح والذرة ويزور الزيت في السنوات الخمس الممتدة من ٢٠١٥/٢٠١٦ حتى ٢٠١٩/٢٠٢٠ ستزداد بالقيمة الحقيقية بنسبة ٤٠، و٢٧ و٤٨، و٣٦

في المائة على التوالي مقارنة بالسنوات الخمس الممتدة من ١٩٩٨/١٩٩٩ حتى ٢٠٠٢/٢٠٠٣. وتشير التوقعات عموماً إلى أن الأسعار سترتفع بسبب ازدياد الطلب نتيجة للضغوط الناجمة عن استمرار النمو السكاني والاقتصادي وكذلك الزيادة المتوقعة في استخدام الوقود الحيوي (تبعاً لسياسات الوقود الحيوي وسعر النفط). وعلى جانب العرض، إذا استمرت أسعار النفط في الارتفاع فإن تكاليف الإنتاج الزراعي ستزداد وستساهم بذلك في رفع أسعار الأغذية. وتطرح قيود الموارد الطبيعية، وبخاصة تغيّر المناخ وقلة توفر الأراضي المنتجة والمياه في بعض الأقاليم، تحديات هائلة أمام إنتاج الغذاء بأسعار ميسورة.<sup>٥</sup> ومن ناحية أكثر إيجابية ما زالت هناك إمكانات كبيرة لرفع مستوى إنتاجية المحاصيل من خلال التكنولوجيات الجديدة وتحسين الإرشاد والحد من خسائر سلسلة الإمدادات. على أن هذه المكاسب لن تتحقق بدون زيادة الاستثمار. وربما تكون هناك أيضاً إمكانية لزيادة توسيع الأراضي في أفريقيا وآسيا الوسطى وأمريكا اللاتينية وأوكرانيا وإن كان ذلك سيعتمد هو الآخر على إجراء استثمارات ملائمة. وعلاوة على ذلك، قد ينطوي التوسع في الأراضي أيضاً على آثار بيئية سلبية.

وهناك أيضاً دلائل قوية تؤكد أنه بالإضافة إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية فإنها ستزداد أيضاً تقلباً في المستقبل. وإذا ازدادت

## الإطار ١

## بعض المفاهيم الرئيسية: مستويات الأسعار، وتقلبات (تفاوتات) الأسعار، وعدم إمكانية التنبؤ بالأسعار

تكاليف وفوائد الأسعار المرتفعة اختلافاً كبيراً عن تكاليف وفوائد الأسعار المتقلبة على النحو المبين في "تكاليف وفوائد ارتفاع وانخفاض أسعار الأغذية" و"تكاليف وفوائد تقلب الأسعار وعدم إمكانية التنبؤ بها". ومن الاختلافات الأساسية الأخرى الفرق بين التفاوت وعدم إمكانية التنبؤ. وهناك العديد من الأسباب وراء تفاوت الأسعار، ولكن بعض تغيّرات الأسعار قد يتعذر بدرجة كبيرة التنبؤ بها. والمثال التقليدي للتغيرات التي يمكن التنبؤ بها في أسعار الأغذية هو التقلبات الموسمية حيث تبلغ الأسعار أدنى مستوياتها في أثناء الحصاد وبعده مباشرة، وتبلغ أعلى مستوياتها قبل الحصاد مباشرة. وعلى الرغم من أن التغيرات الموسمية ليست ثابتة تماماً من سنة لأخرى، فإنها متشابهة في كثير من الأحيان من سنة إلى السنة التي تليها. ومن الناحية الأخرى، فإن صدمات الأحوال الجوية يتعذر في العادة التنبؤ بها وقد تفضي إلى تغييرات لا يمكن التنبؤ بها في الأسعار، وبخاصة إذا كان المخزون منخفض أصلاً. ولذلك، من السهل نسبياً توقع بعض تغيرات الأسعار بينما يتعذر أكثر التنبؤ ببعضها الآخر. وتختلف تكاليف وفوائد تغيرات الأسعار التي يمكن التنبؤ بها عن التغيرات التي يتعذر التنبؤ بها.

من المهم عند تحليل أسعار الغذاء التمييز بين عدة مفاهيم مترابطة ولكنها مختلفة. وينبع أحد الاختلافات من الفرق بين متوسط الأسعار بمرور الوقت وتفاوت (تقلب) الأسعار بمرور الوقت. ويمكن لمتوسط الأسعار أن يتغيّر بدون أن يطرأ أي تغيير على تفاوت الأسعار. ويمكن أن يحدث ذلك ببساطة عندما يقوم بلد مستورد للغذاء بفرض رسوم ثابتة على الواردات، وفي هذه الحالة تؤدي الرسوم المفروضة إلى رفع أسعار المواد الغذائية ولكنها في معظم الأحوال لا تؤثر على تفاوت الأسعار المحلية. ويمكن أيضاً في المقابل أن يطرأ تغيّر على تقلب الأسعار بدون أي تغيير في متوسط مستوى السعر. وقد يحدث ذلك مثلاً إذا ازدادت تغيرات الأحوال الجوية وظل متوسط إنتاج الأغذية على حاله دون تغيير. وعليه فإن هناك ارتباطاً بين مستوى الأسعار وتقلب الأسعار اللذين يتحدد كل منهما بالعرض والطلب. وبالإضافة إلى ذلك فإن ارتفاع الأسعار يرتبط في الغالب بارتفاع معدل التقلب. ويشجع ارتفاع الأسعار الأشخاص في النهاية على السحب من مخزوناتهم، وهو ما يمكن أن يخفف من تغيّرات الأسعار التي كان يمكن أن تنشأ في حالات أخرى عن صدمات العرض والطلب. على أنه بمجرد سحب المخزون فإن النظام يصبح عرضة لصدمات أخرى في العرض والطلب؛ ويعني عدم وجود مخزون احتياطي أن تفاوت الأسعار سيزداد أكثر مما لو توفرت المخزونات. وبالرغم من هذه العلاقة، فإن من المهم التمييز بين المفهومين. ففي أحدهما يمكن أن ترتفع الأسعار ولكنها تظل ثابتة. وبالنسبة للمفهوم الآخر تختلف

<sup>١</sup> يستخدم التفاوت وعدم الثبات والتقلب بنفس المعنى في هذا التقرير.

## كيفية قياس تقلبات الأسعار

المراقبين بشأن طبيعة الاتجاه الأساسي (كأن يكون مثلاً خطياً أو تربيعياً).  
وكبدل لمعامل التباين يستخدم الاقتصاديون في كثير من الأحيان الانحراف المعياري للتغيرات في لوغارتم الأسعار<sup>١</sup> ولا ينطوي ذلك أيضاً على أي وحدات ولكنه أقل تأثراً بالاتجاهات القوية التي تظهر بمرور الوقت.

C.L. Gilbert and C.W. Morgan. 2010. Review: Food price volatility. *Philosophical Transactions of the Royal Society B*, 365: 3023–3034

أبسط طريقة لقياس تقلب الأسعار هو معامل التباين، وهو الانحراف المعياري للأسعار على امتداد فترة زمنية معينة مقسوماً على متوسط الأسعار خلال نفس الفترة الزمنية. ومن مزايا هذا المقياس أنه لا يتضمن أي وحدات. ويسهل ذلك مثلاً مقارنة تقلبات الأسعار المحلية التي تقاس في مختلف البلدان. على أن معامل التباين يمكن أن يؤدي إلى انطباعات مضللة إذا كانت البيانات تنطوي على اتجاهات قوية لأن تحرك الاتجاهات سيدخل في حساب التقلبات. وعلاوة على ذلك، لا يوجد أي أسلوب مقبول عالمياً لإزالة مكون الاتجاه بسبب اختلاف أفكار مختلف

الأسعار وازدياد تقلبها كبيرة بالقدر الكافي لتبرير بذل جهود جادة من أجل فهم ما يمكن القيام به لتقليص احتمالات ارتفاع الأسعار أو ازدياد التقلبات، أو للتعامل مع العواقب عندما لا يمكن تلافي تلك الزيادات. على أنه من المهم عند النظر في أنسب خيارات التصدي لارتفاع و/أو تقلب الأسعار ألا يغيب عن الأذهان أن مستوى وتقلب الأسعار هو نتاج عوامل مختلفة تؤثر على العرض والطلب. وسوف يشدد هذا التقرير كذلك على أن أسباب و آثار ارتفاع و/أو تقلب الأسعار معقدة لأنها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بكل سياق على حدة، أي أنها تتوقف على السلعة قيد النظر والعوامل المحددة (السياسات وأسعار صرف العملات الأجنبية والاعتماد على الواردات) المؤثرة على نقل الأسعار في مختلف الظروف، والخصائص الديمغرافية للأسر وأنماط إنتاجها واستهلاكها، والكثير من المتغيرات الأخرى. ولذلك فإن الرسالة الأساسية المستخلصة هي أن تدخلات السياسات ينبغي أن تراعي السياق المحدد المراد تطبيقها فيه.

وتيرة الظواهر الجوية الشديدة فسوف يزداد تواتر صدمات الإنتاج، وهو ما من شأنه أن يزيد من تقلب الأسعار. وعلاوة على ذلك، فقد أدت السياسات المتعلقة بالوقود الحيوي إلى إيجاد صلات جديدة بين سعر النفط وسعر السلع الغذائية. وعندما تزداد أسعار النفط فإن الطلب على الوقود الحيوي يزداد هو الآخر ويرفع بالتالي أسعار الأغذية ويحدث عكس ذلك عندما تنخفض أسعار النفط<sup>٢</sup>. وبالنظر إلى أن أسعار النفط العالمية ظلت على مر تاريخها أكثر تقلباً من أسعار الأغذية فقد تتعرض أسواق الأغذية العالمية هي الأخرى لتقلبات متزايدة. وقد تفضي أيضاً زيادة المشاركة (من خلال صناديق المعاشات التقاعدية على سبيل المثال) في الأسواق المالية التي يمولها مؤشر السلع التجارية إلى زيادة التقلبات رغم احتدام الجدل حول هذه المسألة بدون التوصل إلى اتفاق عام واضح في الآراء.

وعلى الرغم من عدم إمكانية التيقن من حجم الزيادات المقبلة سواء في مستوى الأسعار أو في تقلبها فإن مخاطر ارتفاع



## تكاليف وفوائد ارتفاع وانخفاض أسعار الأغذية

## الرسالة الرئيسية

تصل فوائد ارتفاع الأسعار على الأجل القصير أساساً إلى المزارعين الذين لديهم فائض كبير للتسويق، وهؤلاء المزارعون ليسوا أفقر الفقراء. وبالإضافة إلى ذلك، يشتري أفقر الناس عادةً أغذية أكثر مما يبيعون. وبالتالي فإن ارتفاع أسعار الأغذية يؤدي في الغالب إلى مفاقمة الفقر وانعدام الأمن الغذائي ونقص التغذية. غير أن ارتفاع الأسعار يمثل فرصة لحفز الاستثمار في الزراعة على الأجل الطويل والمساهمة بالتالي في الأمن الغذائي المستدام في المدى الأبعد.

نتناول أولاً آثار ارتفاع (أو انخفاض) مستويات الأسعار. وينطوي مستوى أسعار السلع الغذائية على نوعين متميزين من التأثير. ويمكن للأسعار في الأسواق الدولية أن تؤثر على متغيرات الاقتصاد الكلي على المستوى الوطني، مثل ميزان المدفوعات، وعجز الميزانية، وأسعار الصرف، بينما تؤثر الأسعار المحلية على الفقر، وما يتحصل عليه الأفراد من الطاقة والتغذية. (تناقش الصلات بين الأسعار الدولية والمحلية بالتفصيل في "الدروس المستفادة من أزمة الغذاء العالمية في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨"، الصفحات: ٢١-٣١).

## ■ الآثار على الاقتصاد الكلي

وفيما يتعلق بالآثار المالية فإن أثر ارتفاع أسعار الأغذية يبلغ أشده في البلدان التي تشكل فيها إعانات الغذاء جزءاً مهماً من الميزانية. وبالنسبة للمستوردين، سوف تنطوي تكلفة ارتفاع الأسعار على أثر مالي مباشر إذا لم تستمر الإعانات فحسب، بل وازدادت أيضاً للتعويض عن ارتفاع الأسعار. وسوف ينطوي ذلك على أثر مهم من حيث تكاليف الفرص البديلة حتى في البلدان المُصدرة التي تدعم الاستهلاك المحلي. وفي كلتا الحالتين، يمكن لمستويات الإعانات المرتفعة أن تقلل الأموال المتاحة للاستثمار في السلع العامة، من قبيل البحوث الزراعية، والتعليم، والصحة، والطرق. ويمكن لتقليص الإنفاق على تلك البنود أن يقلل من النمو الاقتصادي على الأجل الطويل، وهو ما حدث بالفعل في أمريكا اللاتينية.<sup>٧</sup>

## ■ الآثار على مستوى الأسرة

ينفق الفقراء معظم دخلهم على الغذاء (الشكل ٤) بينما يحصل الكثير من المزارعين على جزء كبير من دخلهم من إنتاج الغذاء. ويعني ذلك أن التغيرات في أسعار الأغذية تنطوي على آثار كبيرة على رفاه المزارعين والمستهلكين الأشد فقراً. ومن المهم لفهم أهمية ارتفاع أسعار الأغذية بالنسبة للرفاه والفقير والأمن الغذائي التمييز بين البائع الصافي للغذاء والمشتري الصافي للغذاء. فالبائع الصافي للغذاء هو شخص يتجاوز مجموع قيمة ما ينتجه من غذاء مجموع قيمة ما يستهلكه، والعكس صحيح بالنسبة للمشتري

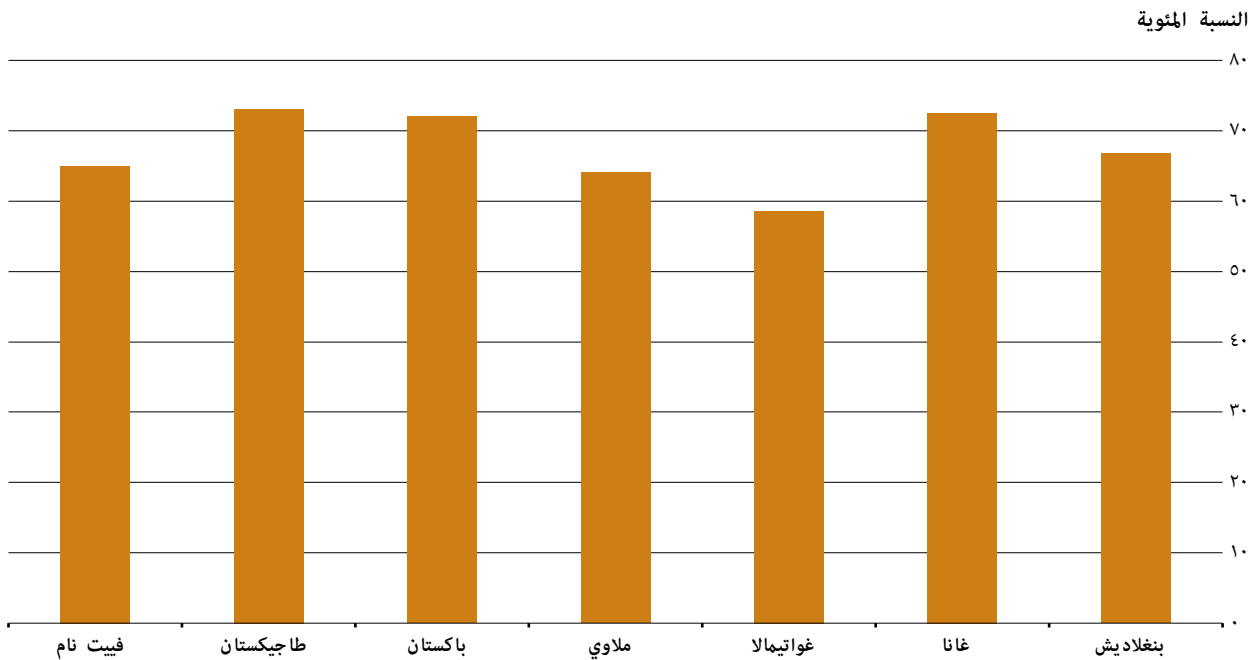
تتسم آثار أسعار السلع على الاقتصاد الكلي بأهميتها لأنها تؤثر على مستوى نصيب الفرد من الدخل الذي يمثل في نهاية المطاف عاملاً رئيسياً يحدد مستويات معيشة الأفراد والأسر.

ويستفيد عموماً من ارتفاع الأسعار الدولية للسلع الغذائية البلدان التي تصدر تلك المنتجات بينما تستفيد البلدان المستوردة من انخفاض الأسعار. وإذا تغاضينا مؤقتاً عن اعتبارات تقلب الأسعار فإن ذلك يمثل أساساً لعبة حصيلتها صفر في المدى القصير أو المتوسط. ويستفيد المُصدرون على حساب المستوردين والعكس بالعكس. غير أن ارتفاع الأسعار يمكن أن يتسبب على الأجل الأطول في دفع البلدان المستوردة نحو الاستثمار في الزراعة وتقليص الواردات، بل قد يؤدي بها إلى أن تصبح بلداناً مُصدرة. وهذا الاستثمار أساسي لتنمية القطاع الزراعي وتحقيق تخفيض مستدام في الفقر وانعدام الأمن الغذائي.

ويشدد الأثر على ميزان المدفوعات وأسعار الصرف في البلدان التي تستأثر فيها تجارة الأغذية بحصة كبيرة من الصادرات أو الواردات. وتحقق البلدان التي تصدر نسبة كبيرة من إنتاجها أكبر الفوائد عندما ترتفع الأسعار. وأما البلدان التي تستورد حصة كبيرة من الغذاء الذي تستهلكه فتتضرر أشد الضرر بسبب ارتفاع الأسعار. على أن آثار معدلات التبادل التجاري مهمة أيضاً. مثال ذلك أن البلدان التي تصدر النفط أو المعادن قد لا تحتاج إلى إنتاج كميات أكبر من تلك المنتجات لتعويض ارتفاع أسعار الأغذية إذا ازداد سعر صادراتها بنسبة أكبر من الزيادة في سعر الواردات الغذائية.

## الشكل ٤

الفقراء ينفقون الكثير من دخلهم على الغذاء



ملاحظة: النسبة المئوية للميزانية التي تنفقها الأسرة على الغذاء حسب أدنى خمس من السكان من حيث الإنفاق. مصدر البيانات الأولية: مشروع الأنشطة المدرة للدخل في الريف التابع لمنظمة الأغذية والزراعة.

## البائع والمشتري الصافي للغذاء

يتشابه مفهوم البائع الصافي للغذاء والمشتري الصافي للغذاء على مستوى الأسرة تماماً مع مفهومي المصدر الصافي والمستورد الصافي للأغذية على مستوى البلدان. ويتحدد وضع أي أسرة معيّنة بطرح قيمة الغذاء المستهلك (بما في ذلك ما تستهلكه من إنتاجها الخاص) من قيمة الغذاء المنتج<sup>١</sup> ويراعى ضمناً في هذه العملية الحسابية تكاليف التسويق والتقلبات الموسمية عن طريق تحديد قيمة الإنتاج بسعر باب المزرعة والاستهلاك بسعر التجزئة. مثال ذلك، أن الأسرة قد تكون بائعاً صافياً للغذاء خلال فترة الحصاد ومشترياً صافياً للغذاء في أحيان أخرى. وعلاوة على ذلك، فإن الأسرة قد تنتج بالفعل سنوياً أكثر مما تستهلكه من حيث الكم ولكنها قد تظل مشترياً صافياً للغذاء إذا كانت تبيع كل المحصول وقت الحصاد وتعاود شراؤه من السوق لاحقاً لأن أسعار التجزئة تكون أعلى من أسعار باب المزرعة.

ومن الصحيح أيضاً أن المستوى العام لأسعار السوق هو الذي يحدد ما إذا كانت أسرة معيّنة بائعاً صافياً أو مشترياً صافياً للغذاء. ويؤدي ارتفاع الأسعار إلى تثبيط الاستهلاك وتشجيع زيادة الإنتاج وربما تحول بعض الأسر من الشراء الصافي إلى البيع الصافي. ويمكن لانخفاض الأسعار أن يؤدي إلى عكس ذلك، على أنه ينبغي ملاحظة أن "آثار الجولة الثانية" تكون في العادة هامشية في قوتها حيث قد تتحول الأسرة من

مجرد كونها مشترياً صافياً صغيراً لتصبح بائعاً صافياً صغيراً ولكنها لا تتحول إلى بائع صافٍ كبير<sup>٢</sup>. وتبيّن في الواقع أن تأثير هذه الظاهرة في وقع ارتفاع الأسعار على الفقر ليس كبيراً<sup>٣</sup>. ويمكن استخدام منهجية تقييم أثر تغيرات الأسعار استناداً إلى ما إذا كانت الأسرة مشترياً صافياً أو بائعاً صافياً للغذاء لتقدير أثر تغيرات أسعار الغذاء، وإن كان لا يمكن استخدامها لتقييم أثر التغيرات المتزامنة في أسعار الغذاء والمدخلات (مثل الأسمدة). وإذا ازدادت أسعار الأسمدة في نفس الوقت الذي تزداد فيه أسعار الغذاء فسوف يتعيّن تقييم الأثر الصافي على المزارعين باستخدام البيانات المتعلقة بتكاليف الإنتاج (للمزيد من المعلومات عن هذه المسألة، انظر القسم المعنون "هل الزيادات في أسعار الأسمدة ابتلعت الزيادات في الأسعار على مستوى المزرعة؟" الصفحات ٢٩-٣١).

١ N. Minot and F. Goletti. 1998. Rice export liberalization and welfare in Vietnam. *American Journal of Agricultural Economics*, 80(4): 738-749

٢ المرجع نفسه.

٣ A. Zezza, B. Davis, C. Azzarri, K. Covarrubias, L. Tasciotti and G. Anriquez. 2008. *The impact of rising food prices on the poor* (أثر ارتفاع أسعار الأغذية على الفقراء). ورقة العمل ٠٧-٠٨ لشعبة اقتصاديات التنمية الزراعية، روما، منظمة الأغذية والزراعة (مناحة في هذا الموقع: <http://ftp.fao.org/docrep/fao/011/aj284e/aj284e00.pdf>).

الغذائية نحو الأغذية (النشوية) الأقل تكلفة، وتبتعد عن الأغذية الغنية بالمغذيات الدقيقة، مثل الألبان واللحوم والفاكهة والخضروات<sup>٤</sup>. وينخفض أيضاً مقدار ما يتحصل عليه الأشخاص من طاقة في الحالات التي يعانون فيها فقراً شديداً لا يمكنهم بساطة من تحمل تكلفة الحصول على نفس القدر من السعرات الحرارية بالأسعار الجديدة المرتفعة.

والأثر السلبي لارتفاع أسعار الأغذية على المشتري الصافي للغذاء في المناطق الريفية غالباً ما يكون أقل لأن الكثير من الأسر تنتج نسبة كبيرة من الغذاء الذي تستهلكه وبالتالي فهي ليست سوى مشتري هامشي للغذاء. ومن الناحية الأخرى، فإن المزارعين الذين يعتمدون على البيع الصافي للغذاء يستفيدون على الأرجح من ارتفاع الأسعار وهو ما يؤدي في العادة إلى زيادة دخلهم إذا لم تتدخل أي عوامل أخرى. وبالنظر إلى أن الكثير من المزارعين فقراء فإن ارتفاع الأسعار يمكن أن يساعد على الحد من فقرهم وتحسين أمنهم الغذائي. على أنه يجب أيضاً ألا يغيب عن الحسبان أن المزارعين الذين لديهم فائض أكبر في الإنتاج لبيعه يستفيدون من ارتفاع الأسعار أكثر من المزارعين الذين ليس لديهم سوى فائض محدود لبيعه. وعلاوة على ذلك، فإن المزارعين الذين لديهم مساحات أكبر من الأراضي يكونون في معظم السياقات (وإن لم يكن في كلها) أفضل حالاً من المزارعين الذين ليس لديهم سوى مساحات محدودة من الأراضي وبالتالي ربما لا يستفيد المزارعون الأفقر من معظم فوائد ارتفاع أسعار الأغذية. وعموماً فإن الآثار المفيدة لارتفاع أسعار الأغذية على الفقر تتركز على الأرجح في البلدان التي يوجد فيها توزيع متكافئ نسبياً للأراضي.

الصافي للغذاء. ويتضرر المشتري الصافي للغذاء عموماً من ارتفاع أسعار الأغذية بينما يستفيد منه البائع الصافي للغذاء (انظر الإطار ٣).

وهناك فرق كبير بين مفهومي البائع الصافي للغذاء والمشتري الصافي للغذاء وبين كون الأسرة ريفية أو حضرية. وكل سكان الحضر تقريباً مشترون صافون للغذاء؛ ولعل ما يثير الدهشة أن معظم السكان الريفيين مشترون صافون للغذاء أيضاً. وأما المزارعون الذين يزاولون الزراعة على نطاق ضيق للغاية والعمال الزراعيون فهم في كثير من الأحيان مشترون صافون للغذاء بالنظر إلى أنهم لا ينتجون من الغذاء ما يكفي أسرهم، وبالتالي فهم يحتاجون إلى شراء الغذاء من السوق، ومن المرجح أنهم يستفيدون من انخفاض الأسعار (ولكن يمكن الرجوع إلى المناقشة الواردة أدناه بشأن الأثر المحتمل لارتفاع أسعار الأغذية على الأجور في المناطق الريفية التي تشكل في العادة مصدراً مهماً لدخل المعدمين). وهؤلاء المعدمون أو هذه الأسر الريفية التي تفتقر إلى الأراضي هم في كثير من الأحيان أفقر الفقراء ويوجد من تلك الأسر نسبة كبيرة للغاية تعيلها النساء.

وقد يتسبب ارتفاع أسعار الأغذية في المناطق الحضرية في أضرار كبيرة بالفقراء بسبب قلة ما تنتجه تلك المناطق من الغذاء في العادة وبالنظر إلى أن الغذاء عادة ما يستأثر بجزء كبير من نفقات الفقراء. ولكي تتمكن الأسر من مواجهة ما يتسبب فيه ارتفاع أسعار الأغذية من انخفاض في الدخل المتاح لها فإنها تزاول أنشطة اقتصادية جديدة وتبيع أصولها أو تلجأ إلى الاقتراض للحد من تقليل الاستهلاك. وتقلص هذه الأسر أيضاً في العادة ما تنفقه على الصحة والتعليم وتتحوّل في أنماطها



ويمكن لأسعار الأغذية أن تؤثر تأثيراً مهماً آخر على الفقر والأمن الغذائي من خلال أسواق العمالة والأجور، ذلك أن ارتفاع أسعار الأغذية يحفز الطلب على العمالة غير الماهرة للعمل في المزارع، وقد يسفر ذلك عن زيادة في أجور العمالة الريفية في المدى البعيد. ومن شأن ذلك أن يفيد الأسر المعتمدة على العمالة المأجورة لكسب الدخل (وهي في العادة فقيرة للغاية). غير أن الأدلة على ذلك غير قاطعة وتتوقف على أهمية الزراعة في الاقتصاد العام وعدد السنوات التي يستغرقها تعديل الأجور.<sup>٩</sup> وتستحق قناة أسواق العمالة مزيداً من الدراسة نظراً لقلّة المعلومات المتاحة عن آثارها على الفقر والأمن الغذائي.

وفي ضوء هذه الاعتبارات، ما الذي تكشف عنه الأدلة بخصوص أثر ارتفاع الأسعار على الفقر؟ يزيد متوسط دخل المشتري الصافي للغذاء عن متوسط دخل البائع الصافي للغذاء في معظم البلدان النامية، وبالتالي فإن ارتفاع أسعار الأغذية ينقل الدخل من الأشخاص ذوي الدخل الأعلى إلى الأشخاص ذوي الدخل الأقل.<sup>١٠</sup> غير أن هذا الاستنتاج نابع عن تقسيم السكان إلى فئتين فقط؛ وتكشف الدراسات التي تستخدم تصنيفاً مفصلاً في الأغلب الأعم عن أن أفقر ٢٠ في المائة من السكان مشترون صافون للغذاء، ويحتل المزارعون المنتجون للفائض مكاناً ما في منتصف توزيعات الدخل. مثال ذلك، أن ارتفاع أسعار الأغذية أدى إلى زيادة الفقر في سبعة من البلدان التسعة التي جرت دراستها باستثناء بيرو، وفييت نام.<sup>١١</sup> ذلك أن فييت نام مصدر كبير للأرز ولديها توزيع متكافئ نسبياً للأراضي؛ ولذلك يوجد فيها الكثير من الأسر التي تنتج فائضاً من الأرز ولكنها رغم ذلك لا تزال فقيرة نسبياً. وفي بيرو، كان الأثر المفيد ضئيلاً بدرجة كبيرة. وفي سائر بلدان العينة (بوليفيا، وكمبوديا، ومدغشقر، وملاوي، ونيكاراغوا، وباكستان، وزامبيا) أدى ارتفاع

الأسعار إلى زيادة الفقر حتى بعد احتساب الزيادة في الطلب على العمالة. وتوصلت دراسة أخرى إلى نتائج مماثلة حيث خلصت إلى أن الفقراء قد تضرروا من ارتفاع الأسعار في كل بلدان الدراسة (ألبانيا، وبنغلاديش، وغانا، وغواتيمالا، وملاوي، ونيبال، ونيكاراغوا، وباكستان، وبنما، وطاجيكستان، وفييت نام) باستثناء سكان المناطق الريفية في فييت نام.<sup>١٢</sup> ولم تبحث هذه الدراسة آثار سوق العمالة ولكنها شملت استجابات العرض والطلب وخلصت إلى أن ارتفاع الأسعار ظل يؤثر على الفقراء. وأدى ارتفاع الأسعار أيضاً إلى زيادة الفقر في غواتيمالا، وهندوراس، ونيكاراغوا، وبيرو.<sup>١٣</sup> وتبين من استعراض عدد كبير من الدراسات المتصلة بالأرز (بما في ذلك إندونيسيا، والفلبين، وتايلاند) أن أفقر خمس من السكان مشتر صافي للأرز في كل الحالات تقريباً.<sup>١٤</sup> وتبين هذه الدراسات في مجملها أن أفقر ٢٠ في المائة من السكان لا يعتمدون على البيع الصافي للغذاء إلا في الظروف غير العادية.<sup>١٥</sup> وتؤيد مختلف أنواع الدراسات فكرة تضرر الفقراء من ارتفاع أسعار الأغذية وبطرق أكثر من مجرد الزج بهم إلى ما دون خط الفقر. وعموماً فإن ما يتم تناوله من الطاقة يكون أقل تأثراً من التنوع الغذائي واستهلاك البروتين والمغذيات الدقيقة. مثال ذلك أنه عندما ارتفعت أسعار الأرز في إندونيسيا خلال الأزمة المالية الآسيوية في أواخر تسعينات القرن الماضي عمدت الأسر إلى تخفيض مشترياتهم من الأغذية المغذية مثل البيض والخضروات الورقية الخضراء حتى يمكنها مواصلة شراء الأرز.<sup>١٦</sup> وأفضى ذلك إلى هبوط كبير في مستويات هيموغلوبين الدم لدى الأطفال الصغار (ولدى أمهاتهم) وأدى بالتالي إلى زيادة احتمالات الإضرار بنمائهم. وبالإضافة إلى ذلك فقد استجابت الأمهات في الأسر الفقيرة بتقليل ما كن يحصلن عليه من سعرات حرارية حتى يكون في وسعهن

## الإطار ٤

## الغابات والأمن الغذائي

تبلغ مساحة الغابات في العالم ما يقرب من ٤ مليارات هكتار ولا تزال تمثل زهاء ٣٠ في المائة من مجموع مساحة سطح كوكبنا.<sup>١</sup> ومن المعروف أن الغابات تقدم الكثير من الخدمات البيئية الرئيسية، مثل إدارة المياه، وصون التنوع البيولوجي، وتشكل بالوعة للكربون للتخفيف من أثر الاحتراق العالمي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن للغابات دور مهم في تحقيق الأمن الغذائي لمليار نسمة من أفقر سكان كوكبنا من خلال توفير الغذاء أو الدخل النقدي عبر مجموعة واسعة من المنتجات، مثل اليام، ولحوم الطرائد، والحشرات الصالحة للأكل، والفواكه، والأوراق، والفطر، والجوزيات، وعسل النحل، والمنتجات الطبية. وتوفر الغابات أيضاً الكثير من المواد الخام غير الغذائية، مثل الخيزران، والروطان، وألياف النخيل، والراتنج التي يمكن استخدامها في بناء أماكن الإيواء، أو يمكن بيعها في الأسواق المحلية أو استخدامها علفاً للحيوانات.<sup>٢</sup>

وغالباً ما يكون الأشخاص الذي يعتمدون على الغابات في أمنهم الغذائي عرضة للتأثر الشديد بارتفاع الأسعار لأنهم يشترون معظم غذائهم من الأسواق. ويعني ارتفاع الأسعار بالنسبة لهؤلاء السكان الذي يعيشون على "الصيد وجمع الثمار" أن عليهم جني المزيد من موارد الغابات سواء لبيعها

في الأسواق المحلية (للحصول على ما يكفي من النقود لشراء الغذاء الأكثر تكلفة) أو لمقاومتها. ويمكن بالتالي أن يؤثر ارتفاع أسعار الأغذية تأثيراً مباشراً على جودة الغابات وصون وبقاء الأنواع الغابية الرئيسية (لا سيما الحيوانات والنباتات الطبية).

والزراعة لهؤلاء السكان ليست خياراً لأنهم لا يمتلكون أراض زراعية أو لا يمكنهم الحصول عليها. وفي ضوء المخاوف من تغير المناخ وخسائر التنوع البيولوجي، لا تمثل إزالة المزيد من الغابات هي الأخرى بديلاً مغرباً. وبالتالي، فإن الإدارة المستدامة للغابات حاسمة الأهمية لتحقيق أمنهم الغذائي. وسوف تزداد الحاجة إلى إدارة الغابات ليس فقط من أجل إنتاجها المحتمل من الأخشاب، بل وكذلك لإنتاج إمدادات أكبر ومستدامة من المنتجات الحرجية غير الخشبية الصالحة للأكل، ولتعزيز الخدمات العديدة التي توفرها الغابات والأشجار لقطاع الزراعة.

١ منظمة الأغذية والزراعة. ٢٠١٠. تقدير الموارد الحرجية في العالم لعام ٢٠١٠ (Global Forest Resources Assessment 2010). روما.

٢ للمزيد من المعلومات، انظر <http://www.fao.org/forestry/nwfp/en>.

## لماذا يزداد القلق الآن من ارتفاع الأسعار بعد سنوات من القلق بسبب انخفاضها؟

بدقة أكبر بأنه قلق مرتبط بتقلب الأسعار؛ ويمكن أن تؤثر التقلبات الحادة في الأسعار تأثيراً سلبياً على المزارعين والمستهلكين (انظر "تكاليف وفوائد تقلب الأسعار وعدم إمكانية التنبؤ بها"، أدناه). ويبدو أن بعض الدراسات تؤيد فكرة التأثيرات المفيدة التي يحققها ارتفاع الأسعار عندما تشير مثلاً إلى أن تحرير التجارة الزراعية من شأنه أن يحد من الفقر ويرفع أسعار الأغذية العالمية. ولكن القراءة المتأنية لبعض هذه الدراسات تكشف عن التفاصيل الدقيقة للصورة بوضوح أكبر. أولاً، ازدياد فرص دخول الأسواق المحمية هو الذي يحد من الفقر وليس ارتفاع أسعار الأغذية العالمية. ثانياً، لا يعني ارتفاع الأسعار العالمية بالضرورة ارتفاع الأسعار المحلية التي تؤثر على معدلات الفقر. وبالتالي، فإن تخفيف حواجز الاستيراد يخفض الأسعار المحلية ويرفع الأسعار العالمية في الوقت ذاته (من خلال زيادة الطلب على الواردات). ومن شأن انخفاض الأسعار المحلية أن يقلص من الفقر حتى وإن ازدادت الأسعار العالمية. وبعبارة أخرى، فإن ارتفاع الأسعار الزراعية العالمية وانخفاض معدلات الفقر نتيجتان منفصلتان لتحرير التجارة لأن ارتفاع أسعار الأغذية لا يحد من الفقر.

أعرب الكثير من المراقبين قبيل وقوع الأزمات الغذائية والمالية العالمية الأخيرة عن قلقهم من أن انخفاض أسعار الأغذية العالمية يمثل مشكلة للفقر في البلدان النامية. على أن معظم التحليلات التي أجريت مؤخراً بعد ارتفاع أسعار الغذاء تؤكد أن ارتفاع أسعار الأغذية يؤدي إلى زيادة الفقر. فكيف يمكن لارتفاع الأسعار وانخفاضها أن يؤثر سلباً على الفقر؟ يمكن التوفيق بين هذين الرأيين المتعارضين بشأن ارتفاع وانخفاض الأسعار عن طريق التمييز بين تأثير الأسعار في المدى البعيد وتأثيرها في المدى القصير. فارتفاع الأسعار في المدى القصير يؤدي إلى زيادة الفقر لأن أفقر ٢٠ في المائة من السكان في معظم البلدان مشترون صافون للغذاء. على أنه إذا ازدادت الاستثمارات العامة والخاصة على الأجل الطويل نتيجة لارتفاع أسعار الغذاء فإن هذه الزيادة في الاستثمارات قد تحسن الإنتاجية وتساهم في النمو الاقتصادي والحد من الفقر. غير أن هذه النتيجة المفيدة لن تنشأ عن استجابة من جانب العرض في المدى القصير نتيجة لازدياد استخدام العمالة أو مدخلات المواد الخام من قبيل الأسمدة ومبيدات الآفات.

ومن المسائل الأخرى التي يتعين النظر فيها أن كبار ملاك الأراضي في البلدان المُصدرة المتوسطة الدخل من الشريحة العليا هم الذين يستأثرون بالكثير من المكاسب التي تنشأ عن ارتفاع الأسعار العالمية، وهؤلاء المزارعون ليسوا فقراء. وبذلك حتى لو حققت البلدان النامية مكاسب من ارتفاع الأسعار فإن ذلك لا يعني انخفاض مستويات الفقر، إذ يلزم إجراء تحليل مفصل يتناول أثر ذلك على قيمة الأراضي والأجور في بلدان بعينها، بالإضافة إلى تصنيف دقيق لأنماط النفقات بحسب فئة الدخل. ومن المهم أيضاً أن ندرك أن توفر بيانات الاستقصاءات الأسرية وتحليلها قد ازداد زيادة كبيرة في السنوات القليلة الماضية وبعد سبباً وراء بعض التحول في التصورات المتعلقة بارتفاع وانخفاض الأسعار. وعلاوة على ذلك، فإن بعض القلق إزاء ارتفاع وانخفاض الأسعار يوصف

١. D. Rodrik. 2008. *Food prices and poverty? Confusion or obfuscation?* (available at [http://rodrik.typepad.com/dani\\_rodriks\\_weblog/2008/05/food-prices-and.html](http://rodrik.typepad.com/dani_rodriks_weblog/2008/05/food-prices-and.html)); J. Swinnen. 2010. *The right price of food: reflections on the political economy of policy analysis and communication*. LICOS Discussion Paper 259. Leuven, Belgium, LICOS Centre for Institutions and Economic Performance, Katholieke Universiteit Leuven  
٢. T.W. Hertel, R. Keeney, M. Ivanic and L.A. Winters. 2006. *Distributional effects of WTO agricultural reforms in rich and poor countries*. World Bank Policy Research Working Paper 4060. Washington, DC, The World Bank  
٣. T.W. Hertel and W. Martin. 2008. Response to Dani Rodrik's blog post entitled "Food prices and poverty? Confusion or obfuscation?" (available at [http://rodrik.typepad.com/dani\\_rodriks\\_weblog/2008/05/food-prices-and.html](http://rodrik.typepad.com/dani_rodriks_weblog/2008/05/food-prices-and.html))

أنها تنفق جزءاً أكبر من دخلها على الغذاء وأنها أكثر تأثراً بارتفاع الأسعار. وبالإضافة إلى تباين تأثير تغيرات أسعار الأغذية على مختلف أنواع الأسر فإن تأثيرها يختلف أيضاً باختلاف أفراد الأسرة. مثال ذلك أن مشاركة النساء في قوة العمل قد تزداد زيادة كبيرة خلال الأزمات الاقتصادية<sup>٢١</sup> وذلك مثلاً عندما يهاجر الرجال بحثاً عن فرص أفضل للعمل<sup>٢٢</sup>. ويفرض عبء العمل الإضافي الناجم عن ذلك ضغوطاً على الوقت المتاح لهن لمباشرة أعمال المنزل ورعاية الأطفال<sup>٢٣</sup>. وتزداد أيضاً معدلات وفيات الفتيات الرضع مقارنة بمعدلات وفيات الأولاد الرضع خلال الأزمات<sup>٢٤</sup>. وفي حين أن ارتفاع الأسعار يضر بالفقر في معظم الحالات، فإن ذلك لا يبرر تعميم إعانات الأسعار. ويتعذر سياسياً في كثير من الأحيان إلغاء تلك الإعانات التي يمكن أن تستنزف أموال الميزانيات الحكومية المطلوبة للاستثمار في السلع العامة، من قبيل البحوث الزراعية، والطرق الريفية، والتعليم، والصحة، والإصحاح. ويؤدي أيضاً تعميم إعانات الأسعار إلى انتكاسات، أي أن معظم الفوائد يستأثر بها

إطعام أطفالهن بشكل أفضل، وهو ما أدى إلى زيادة في معدلات إصابة الأمهات بالهزال. ولوحظ أيضاً ارتباط سلبى بين أسعار الأرز والحالة التغذوية في بنغلاديش<sup>٢٥</sup>. وانخفضت درجات الطول مقابل العمر بين الأطفال دون الثالثة من العمر في السلفادور خلال أزمة الغذاء في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨ على الرغم من التخفيف من حدة الآثار نوعاً ما في الأسر التي كانت تحصل على تحويلات مالية من أفراد الأسرة في الخارج<sup>٢٦</sup>. ولم تنخفض درجات الوزن مقابل العمر، وهو ما يوحي بانخفاض في استهلاك العناصر الغذائية الرئيسية ولكن ليس في مدخول الطاقة. على أن مدخول الطاقة قد ينخفض في بعض الحالات بالإضافة إلى التنوع الغذائي<sup>٢٧</sup>. وعلاوة على ذلك، يبدو أن ارتفاع أسعار الأغذية يؤثر تأثيراً سلبياً غير متناسب على الأسر التي تعيلها نساء وذلك لسببين<sup>٢٨</sup>: فهذه الأسر تعاني أولاً ضيق فرص حصولها على الأراضي والموارد الأخرى، ويرجع ذلك في كثير من الأحيان إلى القوانين العرفية والتمييز الاجتماعي؛ ولذلك فهي تتجه على الأرجح إلى البيع الصافي للغذاء. وثانياً، تعاني هذه الأسر فقراً أشد ويعني ذلك

ويمكن لهذه الاستثمارات أن تجعل تكلفة الغذاء ميسورة أكثر للمستهلكين وتزيد الأرباح التي يجنيها المزارعون، وهي السبيل الوحيدة لإدارة أسعار الأغذية بما يعود بالخير على الجميع. وبهذا المعنى فإن الأسعار المرتفعة قد تكون هي العلاج لارتفاع الأسعار شريطة أن يكون ارتفاع الأسعار حافزاً للمزارعين على الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة وحافزاً للحكومات الوطنية والجهات المانحة الدولية على زيادة الموارد المالية المتاحة للاستثمار في الزراعة (انظر "منع تقلب الأسعار في الأجل الطويل: زيادة إنتاجية الزراعة واستدامتها ومرونتها"، الصفحتان ٤٢ و٤٣). وبالتالي، في حين أن ارتفاع الأسعار يفاقم مشكلة انعدام الأمن الغذائي والفقير في المدى القصير فإنه يمثل أيضاً فرصة للاستثمار والنمو الذي يمكن أن يحد من انعدام الأمن الغذائي والفقير في المدى البعيد.

الميسورون الذين ينفقون على الغذاء إجمالاً أكثر مما ينفقه الفقراء على الرغم من أن نسبة ما ينفقونه من ميزانياتهم على الغذاء أقل من نسبة ما ينفقه الفقراء. وإذا لم تكن الإعانات العامة هي الحل، فما هي أفضل طريقة للمساعدة على التخفيف من حدة الآثار المعاكسة التي ينطوي عليها ارتفاع أسعار الأغذية؟ يتمثل أحد الخيارات على الأجل القصير في توجيه شبكات الأمان إلى الفئات الأشد ضعفاً (انظر "التكيف مع تقلبات الأسعار بعد وقوعها: شبكات الأمان الموجهة واحتياجات أغذية الطوارئ"، الصفحة ٣٩). وأفضل طريقة لتخفيض أسعار الأغذية على الأجل الأطول هي الاستثمار في الزراعة؛ وسوف يؤدي ذلك إلى تحقيق زيادات مستدامة في الغلات، وسيقلص تكاليف المدخلات، وسيزيد من الإنتاجية، وسيقلل من خسائر وهدر الأغذية.



## تكاليف وفوائد تقلب الأسعار وعدم إمكانية التنبؤ بها

ما زالت قلقة بشأن قدرة السكان الفقراء على مواجهة موسم الجذب الذي يسبق الحصاد مباشرة على الرغم من إمكانية التنبؤ بهذا الموسم. ولذلك، على الرغم من أن التركيز في سائر هذا القسم ينصب على تغيّرات الأسعار التي لا يمكن التنبؤ بها فإن تغيّرات الأسعار التي يمكن التنبؤ بها قد تفرض هي الأخرى تكاليف كبيرة على الفقراء.

وقبل التطرق إلى بعض الآثار السلبية لتقلب الأسعار قد يكون من المفيد الإشارة إلى أن الأسعار المتقلبة، على الأقل نظرياً وفي ظروف معينة، قد تعود بفوائد حقيقية على أشخاص معينين حتى لو تعذر التنبؤ بتغيّرات الأسعار. مثال ذلك أن المستهلكين الأغنياء الذين يمكنهم شراء كميات كبيرة عندما تنخفض أسعار الأغذية وتخزين الغذاء بعد ذلك لاستخدامه لاحقاً يستطيعون شراء كميات أكبر من الغذاء عندما تنخفض الأسعار بينما يشترون كميات أقل عندما ترتفع الأسعار وبالتالي يدفعون في المتوسط سعراً أقل للغذاء. ومن الأمثلة الأخرى الأشخاص الذين يمكنهم تحمل تكاليف شراء الأصول التي تبيعها الأسر الأشد فقراً بأسعار متدنية بدرجة كبيرة عندما تشتد حاجتهم إلى الأموال أو عندما يتعرضون لكوارث طبيعية مثل الجفاف.<sup>٢٦</sup> على أن تكاليف الأسعار غير المستقرة والتي لا يمكن التنبؤ بها تبدو عموماً أكبر بكثير من أي فوائد من ذلك القبيل، وبخاصة بالنسبة للفقراء والأشخاص المحرومين من الأمن الغذائي. وتوجد عموماً على الأقل أربعة أنواع من الآثار السلبية لتقلبات الأسعار التي لا يمكن التنبؤ بها، وهي: شراك الفقر، وانخفاض الاستثمار في المزرعة على مستوى الاقتصاد الجزئي؛ والآثار على الاقتصاد الكلي؛ والآثار على العمليات السياسية (انظر الجدول ١). ويركز هذا التقرير على الآثار الاقتصادية الجزئية والآثار على مستوى الأسرة.<sup>٢٧</sup>

### الرسالة الرئيسية

عندما تقلب الأسعار بدرجة كبيرة، حتى ولو كانت مقبولة في المتوسط، فإن الصدمات القصيرة الأجل تجعل المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة والمستهلكين الفقراء عرضة للوقوع في شراك الفقر على الأجل الطويل. وبالإضافة إلى ذلك يتعذر على المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة الاستثمار عندما يتعذر التنبؤ بتغيّرات الأسعار.

بالإضافة إلى آثار ارتفاع أو انخفاض أسعار الأغذية التي نوقشت أعلاه، يمكن أن يتسبب تفاوت أسعار الأغذية أيضاً في تأثيرات مهمة حتى لو ظل متوسط الأسعار ثابتاً. وقد يحدث ذلك إذا كثرت أو اتسعت التذبذبات في إنتاج الغذاء ولم يطرأ أي تغيّر على متوسط الإنتاج. ومن شأن ذلك أن يفضي إلى تغيّرات أكثر وأكبر في الأسعار وهو ما قد يتسنى أو يتعذر التنبؤ به. وإذا كانت التفاوتات المتزايدة متوقعة بدرجة كبيرة فإنها تتسبب في مشاكل أقل مما تسببه التغيرات التي لا يمكن توقعها. على أن التنبؤ بتغيرات الأسعار أصعب عموماً من المتصور. مثال ذلك أنه حتى في حالة التغيرات الموسمية، وهي المثال التقليدي لتغيرات أسعار الأغذية التي يمكن التنبؤ بها، قد يتفاوت الشهر الذي تبلغ فيه الأسعار أعلى وأدنى مستوياتها تفاوتاً كبيراً من سنة لأخرى.<sup>٢٥</sup> وعلاوة على ذلك فإن تغيّرات الأسعار، حتى لو تسنى التنبؤ بها تماماً، يمكن أن تتسبب في مشاكل للأسر الفقيرة غير القادرة على الاقتراض عندما ترتفع الأسعار، وبالتالي لا يمكنها 'ترشيد' استهلاكها بمرور الوقت. وهكذا فإن آسيا التي يمكن فيها التنبؤ بتغيرات الأسعار الموسمية بسهولة أكبر نسبياً مما في أفريقيا



## آثار تقلب الأسعار

القناة	من/ما الذي يتأثر؟	أمثلة
شراك الفقر	المستهلكون والمزارعون	آليات التصدي المؤقتة من قبيل الاضطرار لبيع الأصول أو تقليص ما يتم تناوله من أغذية مغذية، مما يفضي إلى آثار دائمة
انخفاض الاستثمار الخاص على مستوى المزرعة	المزارعون	انخفاض استخدام الأسمدة يفضي إلى تدني الإنتاجية
الآثار على الاقتصاد الكلي	تقلب أسعار الأغذية يقلص قدرة الأسعار على إرسال إشارات لتوجيه تخصيص الموارد	عدم توجيه الاستثمار لقطاعات الاقتصاد المثلى وبالتالي تقليص النمو الاقتصادي
العمليات السياسية	المؤسسات الديمقراطية؛ والنمو الاقتصادي على الأجل الطويل	مظاهرات الجوع التي تضر بالمناخ الاستثماري؛ والإعانات التي تحول دون الاستثمار في السلع العامة

## شراك الفقر

في المناطق المتضررة من الإعصار ميتش في عام ١٩٩٨ إلى الأطباء مقارنة بأطفال المناطق التي لم تتأثر بالإعصار.<sup>٣١</sup> وقد تسفر تلك الاستجابات عن ضياع رأس المال في الأسر المتضررة. ويمكن أن ينشأ عن هذا الحدث شراك الفقر حيث تتسبب صدمة تقع مرة واحدة في حدوث آثار دائمة. ويمكن أن تنشأ شراك الفقر عن أي عامل من جملة عوامل تشمل كوارث طبيعية من قبيل الأعاصير أو الجفاف، أو الركود الاقتصادي، أو صدمات الأسعار المعاكسة. وبصرف النظر عن السبب النهائي فإن أي تخفيض في القوة الشرائية للفقراء يمكن أن ينطوي على آثار مماثلة. وعانى الأطفال الصغار في أفقر الأسر خلال موجة الجفاف التي اجتاحت زمبابوي في منتصف تسعينات القرن الماضي نقصاً كبيراً في معدل النمو وظل هؤلاء الأطفال أقصر طولاً عن المتوقع في العديد من السنوات اللاحقة.<sup>٣٢</sup> وتبعث هذه الآثار على قلق بالغ نظراً لكثرة ما كتب عن ارتباط التقرم بانخفاض المهارات الإدراكية وبطء التقدم الدراسي للطفل وكذلك انخفاض قدرته على كسب الدخل وهو شخص بالغ.<sup>٣٣</sup> وفي السنوات التي انخفضت فيها كمية الأمطار في إندونيسيا أصيبت النساء اللاتي ولدن في تلك السنوات بقصر القامة بعد البلوغ وانخفض عدد سنوات تعليمهن وكذلك دخلهن وهن كبار وساءت حالتهم الصحية وهن بالغات.<sup>٣٤</sup> وثمة أدلة تثبت وجود تلك الشراك نتيجة للجفاف الذي اجتاحت إثيوبيا والإعصار الذي عصفت بهندوراس.<sup>٣٥</sup> والقاسم المشترك بين كل هذه الدراسات هو أنها جميعاً تبين كيفية حدوث آثار دائمة بسبب صدمة تقع مرة واحدة.

## انخفاض الاستثمار على مستوى المزرعة

النوع الثاني من الآثار السلبية للأسعار التي لا يمكن التنبؤ بها يرتبط بقرارات الاستثمار على مستوى المزرعة في بيئات البلدان النامية حيث ضعف أداء أسواق الائتمان والتفاوت الكبير في الدخل بسبب تغير الظروف الجوية أو تقلب الأسعار. وإذا لم يكن بوسع المزارعين الحصول على الائتمان في الوقت الذي يحتاجون إليه فسوف يجمعون عن الاستثمار الإنتاجي،<sup>٣٦</sup> وبخاصة الاستثمار الذي يقيد رأس المال لفترات زمنية ممتدة. وقد يحدث ذلك حتى لو استقرت الأسعار، ولكن تقلبات الأسعار تقاوم ذلك الأثر. مثال ذلك أن المزارعين في الهند لا يوجهون

يعني ازدياد صعوبة التنبؤ بالأسعار ازدياد حالات ارتفاع الأسعار على الرغم أيضاً من ازدياد حالات انخفاض الأسعار إذا ظل متوسط الأسعار على حاله دون تغيير. على أن هناك حالات يمكن أن تتسبب فيها فترات ارتفاع الأسعار في آثار على المشتري الصافي للغذاء ولا يمكن لفترات انخفاض الأسعار أن تعالج تلك الآثار. وبالمثل فإن فترات انخفاض الأسعار يمكن أن تنطوي على آثار معاكسة على الأسر الزراعية ولا يمكن أن تعالج فترات ارتفاع الأسعار تلك الآثار. مثال ذلك أن الارتفاع الحاد في أسعار الأغذية الأساسية خلال الأيام الألف الأولى من حياة الطفل قد يحد من تناول المزيد من الأغذية المغذية. ويمكن أن يتسبب ذلك في تقليص دائم في الرفاه الصحي والتغذوي للطفل ويسفر بدوره عن انخفاض الإنتاجية خلال مرحلة البلوغ. ويمكن أيضاً للتغذية التي تكون دون المستوى الأمثل أن تسفر عن زيادة في التعرض لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.<sup>٣٨</sup> وفي هذه الحالات لن يؤدي انخفاض الأسعار في فترات لاحقة إلى معالجة الأضرار. وفيما يتعلق بالبائعين الصافين للغذاء فإن فترات انخفاض الأسعار تقلص دخلهم مؤقتاً وتنتج عنها آثار مماثلة لما يتعرض له البائعون الصافون للغذاء خلال فترات ارتفاع الأسعار. وفي هذه الحالات لن تزول تلك الآثار بارتفاع الأسعار في فترة تالية.

ونتيجة لصدمة الأسعار فإن الانخفاض المؤقت في الدخل المتاح تحت تصرف الأسر يمكن أن يفضي بها إلى السحب من رؤوس أموالها. مثال ذلك أن الأسر قد تضطر لبيع أراضيها أو ماشيتها من أجل الحفاظ على مدخولها الغذائي في وجه الصدمات الغذائية على الرغم من أن ذلك يتوقف على الحالة السائدة، مثلما في بوركينافاسو عندما آثرت الأسر خلال إحدى موجات الجفاف الشديد تخفيض الاستهلاك بدلاً من بيع الماشية.<sup>٣٩</sup> وقد تختار الأسر بدلاً من ذلك تقليل الزيارات إلى الطبيب أو تتوقف عن إرسال أطفالها إلى المدرسة حتى تتمكن من توفير الرسوم المدرسية. وتتأثر معدلات الالتحاق بالدراسة في بوركينافاسو تأثراً سلبياً بصدمة من قبيل الجفاف، وأفضت الصدمة التي لحقت بأسعار الكاكاو إلى هبوط مماثل في كوت ديفوار.<sup>٤٠</sup> وانخفضت في نيكاراغوا زيارات الأطفال المرضى

وتقل نسبة هذه التوابل في ميزانية الأسرة كثيراً عن نسبة الحبوب والمحاصيل الجذرية، ولكن تغيرات الأسعار قد تكون أكبر بكثير وتسفر بالتالي عن أثر كبير على الدخل الذي يمكن التصرف فيه. ومن الناحية الأخرى لا يؤثر عدم استقرار أسعار معظم المحاصيل النقدية (مثل البن والكافو) كثيراً على المستهلكين في البلدان النامية. وفي حين أن المحاصيل المعمرة، من قبيل نخيل الزيت، تعد سلعا غذائية فإن نسبة تلك السلع في الميزانية تقل كثيراً عن نسبة الأغذية الأساسية. ولا يعني ذلك أن تقلب أسعار تلك المحاصيل ليس له تأثير مهم على رفاه الفقراء، وإنما يعني أنه ربما يكون أقل أهمية من تقلب أسعار الأغذية الأساسية. ويرجح أيضاً أن يزداد أثر عدم استقرار أسعار الأغذية الأساسية في البلدان التي تعاني انخفاضاً شديداً في دخلها مقارنة بالبلدان ذات الدخل الأعلى وفي الأسر الفقيرة أكثر منه في الأسر الأفضل حالاً في كل الأبعاد الأربعة المشار إليها في الجدول ١. ويرجع ذلك إلى سببين رئيسيين. أولاً، يستأثر الغذاء في البلدان الفقيرة بنسبة أكبر من نفقات المستهلكين والإنتاج الزراعي والاقتصاد الكلي، ويؤثر بالتالي على العمليات السياسية تأثيراً أكبر مما في البلدان الغنية. وثانياً، يمتلك الفقراء أصولاً أقل مما يمتلكه الأغنياء وبالتالي فهم أقل قدرة على تلافي تقلب الأسعار أو التكيف معه. والنتيجة الطبيعية المترتبة على ذلك هي أن أهمية استقرار أسعار الأغذية تقل شيئاً فشيئاً بالنسبة للاستثمار والنمو في ظل نمو الاقتصادات وتطورها حيث يتجه المستهلكون إلى تنوع نظامهم الغذائي، ويتحول المنتجون إلى المحاصيل الأعلى قيمة ويزداد تنوع الاقتصاد الكلي في ظل ابتعاد الأسرة عن المزرعة. غير أن زيادة تكاليف الأسعار غير المستقرة عن الفوائد لا يعني بالضرورة أنه لا بد من الحد من عدم ثبات الأسعار. ويجب قبل تأكيد هذا الزعم مقارنة الأسعار غير الثابتة والتي لا يمكن التنبؤ بها مع تكاليف تقليص عدم ثباتها أو تخفيف حدة آثارها. وتنطوي تلك المقارنة للتكاليف على أهمية بالغة عند تحليل خيارات السياسات التي نتناولها في "خيارات السياسات لمعالجة تقلبات الأسعار وارتفاع الأسعار"، الصفحات ٣٢-٤٣.

استثمارات كافية لتربية الثيران بسبب تقلبات الدخل.<sup>٣٧</sup> وقد يؤثر تقلب الأسعار أيضاً على القرارات الرئيسية الأخرى، مثل اختيار نوع المحصول؛ مثال ذلك أن المزارعين الفقراء في إقليم البنجاب في باكستان تحولوا من زراعة الأرز البسمتي الذي يدر أرباحاً كبيرة نسبياً إلى زراعة علف الماشية في محاولة لتلافي مخاطر الأسعار (والغلات).<sup>٣٨</sup> وحتى الاستثمار في استخدام السماد الذي يحقق عائداً خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً يبدو أنه يتأثر سلباً في بعض الحالات، مثلما في إثيوبيا حيث امتنع المزارعون عن الاستثمار في الأسمدة خشية التعرض لصدمة اقتصادية.<sup>٣٩</sup> ونظراً لخشية صغار المزارعين الفقراء من أن تدفعهم صدمات الأسعار المعاكسة إلى السقوط في شرك الفقر التي وردت الإشارة إليها أعلاه فقد يجمعون عن استخدام التكنولوجيات التي تحقق عائداً أكبر على الأجل الطويل. ويتبعون بالتالي استراتيجية منخفضة المخاطر ومحدودة العائد قد تكون هي الاستراتيجية المثلى في ضوء عزوفهم عن المجازفة (وهو ما يرجع على الأقل في جانب منه إلى فقرهم) ولكنها تؤدي إلى إبطاء عملية التنمية الطويلة الأجل. وبالنظر إلى أن الكثير من الاستثمار غير قابل للإلغاء أو ينطوي على تكاليف غارقة لا يمكن استردادها فإن المستثمرين يميلون إلى تقليص الاستثمار في البيئات التي تزداد فيها صعوبة التنبؤ بالأسعار.

### ■ تقلب أسعار الأغذية الأساسية يلحق أضراراً بالغة بالبلدان النامية

يتسبب عدم استقرار أسعار الأغذية الأساسية على الأرجح في آثار سلبية أكبر مما يسببه عدم استقرار أسعار السلع الزراعية الأخرى لأن الأغذية الأساسية مهمة للمزارعين والمستهلكين الفقراء. وبالنسبة للمستهلكين تستأثر الأغذية الأساسية بنسبة كبيرة من نفقات الفقراء. ومن ناحية المنتجين فإن الأغذية الأساسية هي المحاصيل التي تزرع على أوسع نطاق في البلدان النامية، خاصة في الحيازات الصغيرة. وتشمل الأغذية الأساسية المعروفة الأرز، والقمح، والذرة، والدخن، والكسافا، والبطاطس، وإن كان هناك محاصيل أخرى تعتبر أساسية أيضاً (مثل البصل في الهند، والفلفل الحار في إندونيسيا).